www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad—alichtirak www.facebook.com/Alittihad—alichtiraki jaridati\@gmail.com

يتوجه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى الناخبين ببرنامج انتخابي يتمثل في مجموعة من الالتزامات الواقعية والقابلة للتطبيق

التزامات واقعية لأنها انطلقت من قراءة واقعية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، وهو ما جعلها التزامات قابلة للتطبيق

«المغرب أولا» شعار البرنامج الانتخابي للاتحاد الاشتراكي إعلان عن استمرار الاتحاد الاشتراكي في التزامه للدفاع عن المغرب، وعن مصالح المغرب كأولوية ميزت تاريخيا أطروحته السياسية، وانعكست دائما على مواقفه واختياراته وكل برامجه

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تداعيات أزمة جائحة كورونا تتطلب مجهودا سياسيا ومجتمعيا مضاعفا ومتواصلا لتجاوزها، وهو ما لا يمكن إدراكه إلا بتقديم عرض سياسي واقعي كبرنامج الاتحاد الاشتراكي

القطب الاجتماعي

1 الإدماج الاجتماعي الشامل حافز للتنمية وآلية الاستقرار والتضامن الاجتماعي

- برنامج "فرصة" لتشجيع تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة
- محاربة الهدر المدرسي والانقطاع والتكرار والفشل الدراسي
- خلق صناديق استثمارية للسكن الاجتماعي
- رفع جاذبية الاستثمار في الجهات الأكثر هشاشة عبر آليات تحفيزية
- الرفع من الأجر الفلاحي (SMAG) إلى 2500 درهم صافية شهريا في أفق 2026
- ضمان حد أدنى من الدخل الأساسي للمسنين الذين لا دخل ولا تقاعد لهم

2 ضمان حق الجميع في خدمة صحية عمومية ذات جودة عالية

- رفع الميزانية القطاعية إلى نسبة 10 % ٧٧في أفق 2026
- المساهمة بنسبة 10 % بالنسبة للجهات وبالنسبة للجماعات الترابية التي تفوق ميزانيتها 500 مليون سنتيم
- اعتماد رقم تعريفي وملف صحي رقمي موحد، مع إقرار حكامة مؤسساتية
- وضع ميثاق وطني وإنشاء مجلس وطني للصحة
- مخطط استعجالي للرفع من أعداد الأطباء والمهنيين المتخرجين مع تطوير أنظمة التكوين
- التوزيع الجغرافي العادل للموارد البشرية

المغرب أولاً

القطب الاجتماعي

3 حماية اجتماعية شاملة ومستدامة لتحقيق العدالة الاجتماعية وصون كرامة المواطن

- اعتماد ميزانية اجتماعية وطنية، ملحقة بقانون المالية
- تعزيز الحكامة المؤسساتية
- وضع نظام معلوماتي شامل ومندمج
- إحداث منصة رقمية موحدة للشكايات المتعلقة بخدمات الحماية الاجتماعية

4 التشغيل... دعامة القدرة الشرائية وأساس العدالة الاجتماعية

- خلق الصندوق الوطني لدعم الابتكار الاستثماري لتمويل مشاريع الشباب
- ملاءمة منح برامج إنعاش التشغيل مع الحد الأدنى للأجور
- إحداث برنامج "كفاءات" لتشجيع المقاولات على تشغيل ذوي التكوين العالي التقني
- إحداث برنامج "قدرة" لمواكبة الجمعيات والتعاونيات في تشغيل الشباب
- تقوية دور الجهات في إنعاش الشغل على الصعيد المحلي
- توجيه التكوين المهني نحو مواكبة القطاعات الصاعدة

5 مدرسة تكافؤ الفرص، منفتحة على العالم و محققة للارتقاء الاجتماعي

- عصرنة التعليم الأولي وربطه بالتعليم الابتدائي لتكريس الاستمرارية التربوية
- الحد من الهدر المدرسي وظواهر الانقطاع والتكرار في الوسط المدرسي
- اعتماد أساليب ووسائل تربوية ملائمة تشجع على تنمية مهارات المتمدرس
- الرفع من مؤهلات الموارد البشرية، خاصة بالنسبة للمدرس
- التفعيل الأنجع للبعد الجهوي
- الحفاظ على مكاسب أسرة التعليم
- إعادة الاعتبار للحياة المدرسية وتشجيع مراكز إيواء التلميذات والتلاميذ

القطب الاجتماعي

6 جامعة عمومية بتكوين ذي مستوى عالمي لإنتاج المعرفة وإفراز نخب المستقبل

- وضع خريطة عادلة للتوزيع الجغرافي الخاص بالمؤسسات الجامعية
- إحداث الجسور في الفضاءات الجامعية بين التخصصات
- تحسين نسبة التأطير الجامعي
- تطوير المنظومة القانونية للتعليم العالي
- تقوية حكامة المؤسسات الجامعية
- إعادة الاعتبار للحياة الطلابية ورفع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية

7 السكن المناسب شرط لصون الكرامة الإنسانية و التنشئة الاجتماعية السليمة

- إدماج السياسة السكنية ضمن الرؤية الاستراتيجية لتنمية المدينة
- تطوير الإطار المؤسساتي وتعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص
- اعتماد نمط جديد للاستثمار في السكن الموجه للطبقة المتوسطة
- إعادة النظر جذريا في التصور الخاص بالسكن الاجتماعي، مع الحد من الاحتكار والمضاربة العقارية
- تحفيز الجهات والجماعات المحلية لتطوير سياسات محلية للسكن الاجتماعي
- إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز والأنسجة القديمة والمساكن الآيلة للسقوط

المغرب أولاً

القطب الاقتصادي

8 تقوية الطبقة الوسطى ومحاربة الهشاشة رافعة التنمية الاقتصادية وأساس السلم الاجتماعي

- رفع شريحة الدخل المعفاة من الضريبة من 30,000 إلى 50,000 درهم سنويا
- مراجعة الضريبة على القيمة المضافة للرفع من القدرة الشرائية
- اعتبار الدخل الأسري أساس احتساب القاعدة الضريبية، وملاءمة نسب الخصم لتأخذ بعين الاعتبار النفقات الاجتماعية
- خلق طبقة وسطى بالعالم القروي
- توفير عرض سكني ملائم لذوي الدخل المتوسط
- تحسين الخدمات العمومية من تعليم وثقافة وترفيه
- تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية بخفض الباقي على عاتق المؤمنين

9 تقوية الاستثمار الوطني رافعة لنمو اقتصادي مضطرد ومنتج لمناصب الشغل

- القطع مع اقتصاد الريع والمحسوبية والاحتكار، مع توجيه الرأسمال الوطني نحو القطاعات المبتكرة والمنتجة لفرص الشغل
- خطة استثمار عمومي لتعزيز البنية التحتية الاجتماعية الأساسية والمتقدمة (100 - 120 مليار درهم)
- تعزيز الدين العام الداخلي من خلال تعبئة جزء من المدخرات الوطنية وإنشاء قرض وطني كبير
- تطوير دور بنك المغرب لدمج تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية وتمويل الشركات عبر التنافسية الحقيقية لسعر الفائدة
- إحداث بنك عمومي للاستثمار
- خلق رجة قوية بإحداث 30,000 مقاولة صغيرة ومتوسطة
- إخراج ميثاق جديد للاستثمار، مع تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها كليا
- تحسين الولوج للطلبيات العمومية

المغرب أولاً

القطب الاقتصادي

10 نظام جبائي عادل ومنصف لتوجيه التنمية الاقتصادية بشكل فعال

- تخفيف التركيز والضغط الجبائي عبر توسيع الوعاء الضريبي
- إحداث ضريبة على الثروة، وإضافة أشطر جديدة للدخل المرتفع
- الحياد التام للضريبة على القيمة المضافة
- تأطير السلطة التقديرية للإدارة الضريبية
- تجريم التهرب الضريبي
- تنمية موارد الجماعات الترابية عبر توسيع الوعاء ونجاعة الأداء
- تقليص الاستثناءات وإلغاء الإعفاءات والامتيازات الضريبية ذات الأثر والقيمة المضافة المحدودة

11 خلق تحول هيكلي في النسيج الإنتاجي لتلبية الطلب الداخلي والمنافسة في الأسواق الدولية

- إحداث هيئة مستقلة للقيادة تحت إشراف رئيس الحكومة، لتتبع التقائية وتناسقية السياسات القطاعية
- تعميم حزمة التدابير الموجهة للمهن العالمية للمغرب على جميع الأنشطة الصناعية
- استهداف الاكتفاء الذاتي في القطاعات ذات الاستهلاك الوطني المرتفع عبر تحسين الإنتاج الوطني (الحبوب، الحليب، البذور الزيتية)
- جعل "صنع في المغرب" علامة للجودة من خلال تعميم التقييس ومراقبة الجودة
- إحداث "قانون المقاولة الناشئة والابتكار" لتطوير الاقتصاد الرقمي
- تعزيز آلية الأفضلية الوطنية واستهلاك المنتوج المغربي
- تحسين التكامل بين الصناعة و باقي القطاعات، ودمج أكبر للصناعة المغربية في سلاسل القيمة العالمية

القطب الاقتصادي

12 اقتصاد أخضر من أجل عدالة مجالية ونمو مستدام ومسؤول

- تخطيط مجالي على مستوى الجهات يخدم التنمية المستدامة
- مجال قروي ومدن صغرى كاملة التجهيز للرفع من جاذبيتها للسكان وللمقاولات
- استغلال رشيد للموارد المائية والطاقية والبيئية
- تعميم شبكات التطهير ومحطات معالجة المياه العادمة
- إنشاء مؤسسة وطنية لتدبير المطارح
- سياسة وطنية تحفيزية لاستعمال الطاقات المتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية
- تشجيع المنافسة في تسويق المنتجات البترولية في مختلف المناطق، مع تنظيم فعال للسوق الحر وضمان أسعار منصفة للمستهلك

13 البحث العلمي المتقدم عامل حاسم في الانتقال إلى الأنماط الاقتصادية الصاعدة ودعم الابتكار

- التعجيل بتفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي
- تفعيل الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي
- تحفيز البحث والتطوير الخاص في إطار شراكات بين الجامعة والمقاولة
- خلق الإطار القانوني "الباحث" لتشجيع المبادرات العلمية والابتكار
- إحداث هيئات جهوية للبحث العلمي
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير من 0,7 % إلى 2,5 % من الناتج المحلي الإجمالي في أفق 2030

المغرب أولاً